الأمم المتحدة

E/2004/59

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
5 May 2004
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٤

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤

البنود ٤ (أ)، و ٧ (هـ) و ١٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

تنسيق سياسات وأنشطة الوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة: استعراض تقييم التنفيذ على نطاق المنظومة لاستنتاجات المجلس المتفق عليها ١٩٩٧/٢ بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة

التنسيق والبرامج ومسائل أخرى: تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة

المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان: النهوض بالمرأة

استعراض وتقييم التنفيذ على نطاق المنظومة لاستنتاجات المجلس المتفق عليها ١٩٩٧/٢ بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

* E/2004/100.

110604 110604 04-33951 (A)

موجز

أُعد هذا التقرير استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٩/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ ويتضمن تقييما لتنفيذ استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها ٢/١٩٩٧ في كامل منظومة الأمم المتحدة وعلى الصعيد الحكومي الدولي. ويتضمن التقرير أيضا تحليلا شاملا، ويسلط الأضواء على الفجوات والتحديات التي لا تزال قائمة في مجال تعميم المنظور الجنساني والتي قد يرغب المجلس في التركيز عليها في عملية الاستعراض والتقييم.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٤	٤
ثانيا – تعميم المنظور الجنساني في كيانات الأمم المتحدة	٥-٥٢	٥
ألف – أطر السياسات والاستراتيجيات والميزانيات	٥-١٦	٥
باء – البرامج والأنشطة التنفيذية	١٧-٣٠	٧
جيم – الترتيبات المؤسسية	٣١-٥٢	١٢
ثالثا – التعاون فيما بين الوكالات لتعميم المنظور الجنساني	٥٣-٥٨	١٧
رابعا – تعميم مراعاة المنظور الجنساني على المستوى الحكومي الدولي	٥٩-٧٩	١٩
ألف – التنفيذ المتكامل والمنسق والمتابعة للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة بما في ذلك مؤتمر قمة الألفية	٦٢-٦٣	٢٠
باء – الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية	٦٤-٦٦	٢١
جيم – المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية	٦٧-٧٤	٢١
دال – مجلس الأمن	٧٥-٧٩	٢٣
خامسا – الاستنتاجات والتوصيات	٨٠-٨٤	٢٥

أولا – مقدمة

١ – أقر المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين في عام ١٩٩٥ تعميم مراعاة المنظور الجنساني كاستراتيجية لتعزيز المساواة بين المرأة والرجل. واعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاستنتاجات المتفق عليها ٢/١٩٩٧ بشأن تعميم المنظور الجنساني في جميع سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة في الجزء التنسيقي الذي عقده في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٧[١]. وكررت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثالثة والعشرين المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٢[٢] تأكيد أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٢ – وعرّف المجلس الاقتصادي والاجتماعي في استنتاجاته المتفق عليها تعميم مراعاة المنظور الجنساني بوصفه عملية تقييم الآثار المترتبة بالنسبة للمرأة والرجل عن أي عمل، بما في ذلك القوانين والسياسات والبرامج في جميع المجالات وفي جميع المستويات، وكاستراتيجية لجعل مشاغل وتجارب المرأة والرجل جزء لا يتجزأ من تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى تستفيد المرأة والرجل على قدم المساواة وحتى لا تظل ظاهرة اللامساواة ظاهرة دائمة. والهدف النهائي هو تحقيق المساواة بين الجنسين. وقدم المجلس مبادئ تتعلق بتعميم منظور جنساني في منظومة الأمم المتحدة، كما قدم توصية محددة بشأن العملية الحكومية الدولية، والشروط المؤسسية المتعلقة بتعميم المنظور الجنساني، بما في ذلك دور وحدات مراكز التنسيق المعنية بالشؤون الجنسانية، وبناء القدرات، وتعميم المنظور الجنساني في مجال المتابعة المتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة العالمية.

٣ – وفي المقرر ٢٨٧/٢٠٠٣، المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقوم، خلال الجزء المتعلق بالتنسيق في عام ٢٠٠٤، بإجراء استعراض وتقييم للتنفيذ على نطاق المنظومة لاستنتاجات المجلس المتفق عليها ٢/١٩٩٧ بشأن تعميم المنظور الجنساني. وفي القرار ٤٩/٢٠٠٣، المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣[٣]، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره توصيات تتعلق بالاستعراض والتقييم.

٤ – ويُقدم هذا التقرير استجابة لطلب المجلس. وهو يستند إلى تحليل المعلومات الواردة من كيانات الأمم المتحدة[٤]، وعمل المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، والشبكة المشتركة بين الوكالات بشأن المرأة والمساواة بين الجنسين، فضلا عن التقارير السابقة التي قدمها الأمين العام إلى لجنة وضع المرأة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة منذ عام ١٩٩٧. ويتضمن التقرير تقييما للتقدم المحرز في إدماج المنظورات الجنسانية في جميع السياسات والبرامج في كامل منظومة الأمم المتحدة وعلى الصعيد

الحكومي الدولي. ويتضمن أيضا التقرير تحليلا شاملا، كما يسلط الأضواء على الفجوات والتحديات التي لا تزال قائمة أمام تعميم المنظور الجنساني، والتي قد يود المجلس التركيز عليها لمتابعة التقييم والاستعراض(٥).

ثانيا – تعميم المنظور الجنساني في كيانات الأمم المتحدة

ألف – أطر السياسات والاستراتيجيات والميزانيات

٥ – وضعت معظم الكيانات التابعة للأمم المتحدة سياسات بشأن المساواة بين الجنسين تتخذ من تعميم المنظور الجنساني استراتيجية رئيسية لتحقيق أهدافها. ومن الضروري وضع سياسات محددة بشأن المساواة بين الجنسين لتوفير التوجيه الحيوي بشأن تعميم المنظور الجنساني، والإشارة إلى التزام الإدارة العليا وتحديد المساءلة. وتم وضع العديد من هذه السياسات في إطار المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في عام ١٩٩٥ وفي إطار متابعته، أي في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين المعقودة في عام ٢٠٠٠. وقام العديد من كيانات الأمم المتحدة بوضع سياسات واستراتيجيات جديدة أو نقحت السياسات والاستراتيجيات القائمة في السنوات الأخيرة. وهناك عدد من الكيانات التي لم تعتمد بعد سياسات أو استراتيجيات بشأن المساواة بين الجنسين. ويقوم حاليا البعض منها بوضع مثل هذه السياسات، أو أنها حُثت على فعل ذلك مؤخرا.

٦ – وتشمل بعض السياسات المتعلقة بالمنظور الجنساني التي تم وضعها وتنقيحها مؤخرا أدوات ومنهجيات تتعلق بالتنفيذ، وكذلك آليات للرصد. وقامت أيضا بعض الكيانات بوضع خطة تنفيذ وعمل تتعلق بسياسات واستراتيجيات المساواة بين الجنسين القائمة. وقام عدد من الكيانات، بوضع دراسات واستراتيجيات للمساواة بين الجنسين في سياق إعداد الخطط المتوسطة الأجل أو الميزانيات البرنامجية.

٧ – وتبين أن مشاركة مختلف فئات الموظفين، لا سيما الإدارة العليا، في صياغة السياسات والاستراتيجيات الجنسانية عامل حاسم في تعزيز الالتزام بتنفيذ تعميم المنظور الجنساني وكفالة المساءلة والرصد المنظم لتطبيقها العملي. ويتعين تحديد الروابط بين هدف المساواة بين الجنسين والأهداف العامة للكيانات، مع بيان الآثار المترتبة على ذلك في وضع السياسات والبرامج بصورة واضحة. وينبغي تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح، بما في ذلك أدوار ومسؤوليات المديرين في جميع المستويات، وآليات المساءلة، بالإضافة إلى الترتيبات المؤسسية، بما في ذلك الموارد من المتخصصين في المساءلة الجنسانية والنهج المتعلقة ببناء القدرات. وينبغي وضع خطة عمل تحدد أهدافا قابلة للقياس في جميع مجالات النشاط، ووضع أطر زمنية ومؤشرات للرصد والتقييم.

٨ - وفي حين أسهمت السياسات الحالية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في كيانات الأمم المتحدة في إذكاء الوعي وإتاحة الإطار الضروري لتعميم المنظور الجنساني، لا يزال التنفيذ العملي يشكل تحديا في هذا الصدد. وتشكل الفجوة التي لا تزال قائمة بين السياسة والتنفيذ تحديا كبيرا ينبغي معالجته بوجه خاص في عملية الاستعراض والتقييم.

٩ - وتبين من التجربة أنه بالإضافة إلى الإطار العام الهام الذي أتاحته استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها والسياسات المحددة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين التي وضعتها الكيانات، هناك أيضا حاجة إلى منظورات جنسانية مؤسسية واضحة في قطاع السياسات والاستراتيجيات. وينبغي تحديد أهداف قابلة للقياس، وكذلك أطر زمنية ومؤشرات للرصد والتقييم، فضلا عن آليات لمساءلة الموظفين عن تعميم المنظور الجنساني في المجالات القطاعية الأخرى.

١٠ - وبذل العديد من الكيانات جهودا من أجل إدماج المنظورات الجنسانية في السياسات والاستراتيجيات القطاعية. بيد أن الاهتمام بالمنظورات الجنسانية لا يشمل جميع المجالات التي تغطيها ولايات كيانات الأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال لا تزال هناك فجوات في مجالات القضاء على الفقر، والتنمية الاقتصادية الكلية، والطاقة، والمرافق الصحية، والهياكل الأساسية، والحماية الاجتماعية، والتنمية الريفية، والسلام والأمن. وسيكون من الصعب التركيز باستمرار على الصعيد التنفيذي ما لم يول اهتمام خاص بالمنظورات الجنسانية على مستوى السياسات والاستراتيجيات القطاعية.

١١ - ولم تول جميع الكيانات بصورة منظمة اهتماما بالمنظورات الجنسانية في ميزانيتها البرنامجية. وحتى في الحالات التي قامت فيها الكيانات بعمل مكثف من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين، لم تنعكس هذه الجهود دائما بصورة كافية في تخطيط البرامج وفي الميزانيات. وأتاح الأخذ بالميزنة القائمة على النتائج في كامل منظومة الأمم المتحدة فرصا لتعزيز الاهتمام بالمنظورات الجنسانية في إعداد الخطط المتوسطة الأجل، والميزانيات البرنامجية وأطر التنمية المتعددة السنوات. وبذلت جهود من أجل ربط سياسات واستراتيجيات المساواة بين الجنسين بالأهداف السياسية العامة ورصد الموارد المالية لتعميم المنظور الجنساني في مختلف المجالات القطاعية.

١٢ - وركزت فرقة عمل مشتركة بين الوكالات عملها على تعميم المنظور الجنساني في عمليات الميزانيات البرنامجية في الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٣[٦]. وأجريت دراسات حالة إفرادية في ١٤ كيانا، كما بذلت جهودا من أجل تعزيز التعاون بين مديري البرامج، وموظفي الميزانيات والمتخصصين في المسائل الجنسانية في صياغة الميزانيات البرنامجية وتنفيذها

ورصدها. وأسفر عمل فرقة العمل عن تعزيز الاهتمام بالمنظورات الجنسانية في وثائق الميزانية الصادرة مؤخرا في كامل المنظومة.

١٣ - وضاعفت بعض الكيانات الموارد المالية المخصصة لتعميم المنظور الجنساني منذ عام ١٩٩٧. وأبلغت كيانات أخرى أن التخفيضات في الميزانيات العامة أدت إلى خفض الموارد اللازمة لدعم تعميم المنظور الجنساني. وواجهت تحديات محددة فيما يتعلق بتمويل المتخصصين في المسائل الجنسانية اللازمين لتقديم المشورة والدعم وبناء القدرات.

١٤ - وتبين أنه من الصعب تقييم رصد الموارد اللازمة لتعميم المنظور الجنساني. ورصدت بعض الكيانات اعتمادات خاصة بغرض تعميم المنظور الجنساني، لا سيما بغرض أنشطة التطوير المؤسسي مثل التدريب ووضع المبادئ التوجيهية والمواد الأخرى. وتتوقع كيانات أخرى أن الاهتمام بالمنظورات الجنسانية ستغطيها اعتمادات الميزانية العامة. وثبت من التجربة أن إيلاء اهتمام واضح بالموارد اللازمة لتعميم المنظور الجنساني مسألة هامة لنجاح التنفيذ. وواجهت الكيانات التي وضعت سياسات وخطط عمل تتعلق بتعميم المنظور الجنساني دون إيلاء اهتمام بالمخصصات من الموارد، واجهت قيودا في مجال التنفيذ.

١٥ - وتشمل التحديات فيما يتعلق بالقياس التحديد الكمي الدقيق لقيمة التمويل المستخدم في الجهود الرامية إلى جعل المنظورات الجنسانية جزءا لا يتجزأ من جميع الأنشطة. وحتى في الحالات التي تمت فيها الزيادة في الموارد المخصصة لتعميم المنظور الجنساني، فإنه ليس من الممكن دائما التأكد في ظل نظم الرصد والإبلاغ القائمة من حجم المبالغ التي تنفق من الأموال المتاحة على أنشطة تعميم المنظور الجنساني. ويمكن أيضا أن يرتبط الانفاق الفعلي بصورة مباشرة بمستويات القدرة على إدماج المنظورات الجنسانية في أنشطة البرامج.

١٦ - واعتمد عدد من الكيانات على الموارد الخارجة عن الميزانية لتعميم المنظور الجنساني كما أن بعضها فقد هذا الدعم مؤخرا. ويمكن أن يمثل استخدام التمويل من المصادر الخارجة عن الميزانية فرصا وتحديات في الوقت نفسه. ومن الصعب التنبؤ بحجم الموارد الخارجة عن الميزانية كما أنها لا يمكن أن تعزز استدامة جهود تعميم المنظور الجنساني في الأمد الطويل. ومن جهة أخرى، أتاحت الموارد الخارجة عن الميزانية، في الأمد القصير، إمكانية اتخاذ مبادرات هامة في مجال دعم تعميم المنظور الجنساني، بما في ذلك في مجال بناء القدرات وتطوير المواد المتعلقة بالموارد، مما أثر بصورة إيجابية في تعميم المنظور الجنساني.

باء - البرامج والأنشطة التنفيذية

١٧ - منذ اعتماد الاستنتاجات المتفق عليها في عام ١٩٩٧، بذلت كيانات الأمم المتحدة جهودا كبيرة من أجل إدماج المنظورات الجنسانية في برامجها وأنشطتها التنفيذية. واتخذت

كيانات الأمم المتحدة، بما فيها الصناديق والبرامج، والوكالات المتخصصة، وإدارات الأمانة العامة العاملة في برامج التعاون التقني، اتخذت مبادرات لتعميم المنظور الجنساني على الصعيد التنفيذي. وعملت الكيانات على الصعيد التنفيذي على توجيه الانتباه إلى المنظورات الجنسانية في أنشطة جمع البيانات والبحوث والتحاليل والتدريب التي تنفذ في كامل أجهزة المنظومة.

١٨ - وأحرز تقدم في تعميم المنظور الجنساني في المجالات القطاعية التي لم يتم فيها البحث بصورة منظمة في تعميم المنظورات الجنسانية قبل عام ١٩٩٧، بما في ذلك قضايا السلام والأمن والقضايا الإنسانية والإعمار، والحكم الديمقراطي، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

١٩ - ولا تزال هناك فجوات قائمة بين السياسات والبرمجة - أي في التصميم والتنفيذ والرصد والتقييم - في مجالات قطاعية عدة. وحتى في الحالات التي تم فيها إدماج المشاغل الجنسانية في تصميم البرامج والأنشطة التنفيذية، فإن ذلك لم يؤد دائما إلى مراعاة الفوارق بين الجنسين في التنفيذ. وعلى الرغم من توفر المواد، والموارد والأدوات بشأن تعميم المنظور الجنساني، يفتقر موظفو البرامج والموظفون الميدانيون في العديد من الكيانات إلى القدرة على استخدام هذه الأدوات في عملهم اليومي وتنفيذ تعميم المنظور الجنساني. ومن العناصر الحيوية في نجاح تنفيذ تعميم المنظور الجنساني في البرامج والأنشطة التنفيذية الوثائق والنشر والخبرة العملية والدروس المستفادة والممارسات الجيدة.

٢٠ - ومن التحديات الكبيرة أمام المقر رصد التقدم المحرز في الميدان، لا سيما على مستوى النتائج والتأثير الطويل الأجل. وساعدت نظم الإبلاغ القائم على النتائج على تحقيق رصد أكثر دقة. بيد أنه لا تزال هناك صعوبات في تحديد القضايا الشاملة بدقة مثل المساواة بين الجنسين.

٢١ - وفيما تبذل الحكومات جهودا من أجل معالجة القضايا الجنسانية في برامجها، يزيد الطلب على المساعدة التقنية وبناء القدرات على المستويين القطري والإقليمي. غير أن الموارد ظلت محدودة. وصارت الحاجة إلى مزيد من التنسيق والتعاون في ما بين الكيانات بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأنشطة التنفيذية جلية بصورة متزايدة. وقد أتاح إنشاء هياكل أفرقة الأمم المتحدة القطرية وأفرقتها المواضيعية، التي تشمل الأفرقة المواضيعية الجنسانية، فرصا لتعزيز إدماج القضايا الشاملة لعدة قطاعات، بما فيها المنظور الجنساني، في البرامج والأنشطة التنفيذية. وللمنسقين المقيمين دور هام ينبغي أن يضطلعوا به في مجال ضمان التزام الأفرقة القطرية بمراعاة المنظور الجنساني على نحو منهجي. ويفيد تقييم تقارير

المنسقين المقيمين السنوية أن مبادرات بناء القدرات الرامية إلى توعية المسؤولين الحكوميين، وموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، شملت التدريب على وضع الميزانيات وسن القوانين بشكل يراعي المنظور الجنساني. واتخذت مبادرات أخرى أيضا من أجل دعم تطوير القدرة الوطنية في مجال المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، لفائدة عدة جهات من بينها المكاتب الوطنية للإحصاء فيما يتعلق بالبيانات المصنفة حسب نوع الجنس.

٢٢ - وأفادت دراسة استقصائية أجريت مؤخرا بأن زيادة في عدد الأفرقة المواضيعية القطرية المعنية بالقضايا الجنسانية[٧]. وتشمل أنشطة هذه الأفرقة الدعوة، والدعم التقني، وبناء القدرات، والمبادرات على صعيد المجتمعات المحلية. غير أن تلك الأفرقة واجهت قيودا ناجمة عن الولاية المحدودة، والافتقار للقدرات، وعدم وجود أعضاء من كبار المسؤولين فيها.

٢٣ - وقد بذلت جهود أقل من أجل ضمان إيلاء الأفرقة المواضيعية القطرية الأخرى، مثل الأفرقة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أهمية كافية للمنظور الجنساني. وينبغي أن تضم الأفرقة المواضيعية المعنية بمجالات قطاعية أخرى متخصصين في الشؤون الجنسانية قادرين على إسداء المشورة التقنية وتقديم الدعم التقني.

٢٤ — وتشكل الأدوات التنفيذية عنصرا هاما من عناصر إدماج القضايا الشاملة لعدة قطاعات، بما فيها المساواة بين الجنسين، في العمليات الإنمائية. وقد ثبت التقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني على صعيد التقييمات القطرية الموحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في التغيرات الإيجابية للمبادئ التوجيهية التي تضمنتها تلك التقييمات وأطر العمل - انطلاقا من الاعتراف بالمساواة بين الجنسين كقضية شاملة لعدة قطاعات في عام ١٩٩٩، حتى اعتمادها مبدأ من المبادئ التوجيهية في عام ٢٠٠٢. وأبرزت المبادئ التوجيهية المنقحة لعام ٢٠٠٣ أهمية إدراج الاهتمام بأوجه عدم المساواة بين الجنسين التي حددتها التقييمات القطرية الموحدة في إطار عمل المساعدة الإنمائية. إلا أنه على الرغم من التقدم المحرز في إدراج المنظور الجنساني في هذه المبادئ التوجيهية، لا تزال هناك ثغرات كبيرة على مستوى إدراج المنظور الجنساني في وثائق التقييمات القطرية الموحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وفي متابعة البرمجة القطرية. ويظل الاهتمام بالقضايا الجنسانية محصورا في عدد قليل من المجالات القطاعية، مثل التعليم، والصحة، وقضايا الاقتصاد الجزئي. ولا يراعى المنظور الجنساني على نحو منهجي في مجالات أخرى بالغة الأهمية

مثل الاقتصاد الكلي، والمجال الضريبي، والعمالة، والزراعة، والنقل، والمياه، والبيئة، والإسكان.

٢٥ - ويتطلب النجاح في تعميم المنظور الجنساني في التقييمات القطرية الموحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية استخدام التحليل الجنساني بشكل منهجي وإعداد إحصاءات مصنفة حسب نوع الجنس؛ والتشاور مع الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة ومع الأفرقة والشبكات النسائية؛ وصياغة توصيات ملموسة للتصدي لما تم تحديده من أوجه عدم المساواة بين الجنسين. وينبغي استخدام منهاج عمل بيجين والوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين، فضلا عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، باعتبارها من الموارد الحاسمة في العملية.

٢٦ - وتبين من استعراض مكتبي[٨] أجري مؤخرا أن نسبة ورقات استراتيجية الحد من الفقر التي أولت اهتماما لأوجه عدم المساواة زاد عددها إلى حد كبير في عام ٢٠٠٢ مقارنة بعام ٢٠٠٣. ويمكن أن توفر كيانات الأمم المتحدة دعما فعالا لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الورقات المذكورة، بالتعاون مع الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة والأفرقة والشبكات النسائية. ويمكن للأمم المتحدة أن تثير القضايا الجنسانية في الحوار القطري، وأن تعمل على تشجيع الحصول على مناهج وأدوات التحليل الجنساني، والاضطلاع ببناء القدرات في مجالات الرصد والتنفيذ، وتمويل الخبراء في الشؤون الجنسانية.

٢٧ - كما أن لكيانات الأمم المتحدة دورا هاما يتعين عليها القيام به على صعيد التقييمات المشتركة للموظفين لدى إعداد ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وتؤكد المبادئ التوجيهية الخاصة بالتقييمات المشتركة المذكورة أهمية ضمان مشاركة الأفرقة النسائية في عملية استراتيجية الحد من الفقر، وتحديد المنظور الجنساني للفقر. غير أن استعراضا للتقييمات المشتركة للموظفين في ٢١ من الورقات المؤقتة لاستراتيجية الحد من الفقر و ٣٣ من ورقات استراتيجية الحد من الفقر أظهر أوجه تناقض من حيث النوعية والكمية في الاهتمام الذي يولى إلى المنظور الجنساني. وكشف استعراض قام به البنك الدولي بشأن نوع الجنس في ورقة استراتيجية الحد من الفقر لعام ٢٠٠١ أن أقل من ربع التقييمات المشتركة للموظفين في الورقات المؤقتة لاستراتيجية الحد من الفقر أوصت باتخاذ مزيد من الخطوات في مجال التشخيص، أو التدابير أو عمليات الرصد المتعلقة بالمساواة بين الجنسين[٩]. وبما أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يعتمدان على عمليات تحليل التقييمات المشتركة للموظفين لدى إقرارهما ورقات استراتيجية الحد من الفقر، فإن تلك التقييمات تعد نقطة تأثير هامة لضمان مراعاة المنظور الجنساني في ورقات استراتيجية الحد من الفقر.

٢٨ - ويولى مزيد من الاهتمام لإدراج المنظور الجنساني في عمليات النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات التي يضطلع بها مكتب منسق الشؤون الإنسانية. وأحرز تقدم منذ أن اعتمدت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المبادئ التوجيهية لعمليات النداءات الموحدة في عام ١٩٩٤، والتي لم ترد فيها الإشارة إلى المساواة بين الجنسين. ومنذ ذلك الحين، أجري العديد من الاستعراضات الرامية إلى تحسين هذه المبادئ التوجيهية التي أبرزت قلة الاهتمام بالمنظور الجنساني. كما أفادت المبادئ التوجيهية المنقحة لعام ٢٠٠٣ من تقرير أوكلت إعداده فرقة العمل المعنية بنوع الجنس وتقديم المساعدة الإنسانية التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بغرض استعراض عملية تعميم المنظور الجنساني في عمليات النداءات الموحدة. وأكد التقرير وجود ثغرات كبرى في التحليل الجنساني وفي البيانات المصنفة حسب نوع الجنس في وثائق عمليات النداءات الموحدة، وانعدام المبادرات الملموسة الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين. كما كشف التقرير عن الحاجة إلى مزيد من بناء القدرات، والتدريب على إدماج المنظور الجنساني. ويضطلع مكتب منسق الشؤون الإنسانية حاليا باستعراض السياسة الجنسانية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لعام ١٩٩٩ وسيكون هذا الاستعراض جاهزا لدى انعقاد الجزء الإنساني من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٤.

٢٩ - وتعرض تقارير الأهداف الوطنية الإنمائية للألفية الاتجاهات، وتحدد الإنجازات والتحديات المواجهة باستمرار. ومن شأن إعداد هذه التقارير أن يتيح فرصة هامة لزيادة التوعية، وتكوين التحالفات، وتطوير القدرات الوطنية في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتقييم مدى مراعاة المنظور الجنساني في السياسات الإنمائية الوطنية. وتشير عمليات التقييم[١٠] التي أنجزت مؤخرا إلى أن التقارير القطرية ركزت على التعليم والصحة، وبقدر أقل، على المشاركة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. ومن المهم اعتبار المساواة بين الجنسين عنصرا حاسما لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، بدلا من مراعاته فقط في سياق الهدف الإنمائي للألفية رقم ٣. وتواجه قيود في ما يتعلق بتحليل البيانات وبناء القدرات. ويتصدى عدد من الكيانات لهذه القيود، من خلال وسائل منها، وضع مؤشرات ومنهجيات للرصد تضع المنظور الجنساني في الاعتبار.

٣٠ - وخلصت دراسة تقييمية للتقارير الوطنية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية أنجزها مؤخرا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٣ بلدا إلى أن القضايا الجنسانية لم ترد في أي من التقارير بصفتها مسألة من المسائل الشاملة لعدة قطاعات. و لم تعالج المسائل الجنسانية بشكل متسق في كل البلدان إلا فيما يتعلق بالهدف رقم ٣ الذي يتناول تحديدا المساواة بين الجنسين.

جيم – الترتيبات المؤسسية

٣١ – قامت أجهزة الأمم المتحدة بوضع آليات مؤسسية من أجل تيسير التنفيذ الفعال لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، تشمل الموارد من المتخصصين، ومراكز تنسيق الشؤون الجنسانية، وأنشطة بناء القدرات، والمنهجيات والأدوات، والإحصاءات والمؤشرات، وآليات الرصد، والتقييم.

١ – الموارد من المتخصصين في الشؤون الجنسانية

٣٢ – لقد اتسم استخدام الموارد من المتخصصين في الشؤون الجنسانية بتباين كبير على صعيد منظومة الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٧. غير أن تحديات مشتركة قد صودفت فيما يتعلق بمستوى الوظائف، والولايات، والوصول إلى الموارد وفرص صنع القرار، ومدى الدعم المقدم من كبار الموظفين الإداريين. ويتوافر لدى العديد من الكيانات الكبرى مستشارون في الشؤون الجنسانية و/أو وحدات معنية بالشؤون الجنسانية. وقد قام عدد من كيانات الأمم المتحدة بإنشاء هيئات استشارية داخلية أو خارجية عالية المستوى من حيث المشاركة. وتقوم هذه الأفرقة بدور المرشد في رسم السياسات والبرمجة. وقد ظل مستوى الموارد من المتخصصين ثابتا منذ عام ١٩٩٧. وشهدت بعض الكيانات زيادة في عدد المتخصصين في الشؤون الجنسانية، فيما أفاد البعض الآخر حدوث تناقص في الموارد، لأسباب مختلفة، منها إعادة التنظيم.

٣٣ – وقد أظهرت الخبرة أن الحاجة إلى دعم المتخصصين يمكن أن تتزايد مع الأخذ بمبدأ تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وانتقال مسؤولية تعزيز المساواة بين الجنسين إلى جميع الموظفين، بمن فيهم كبار الموظفين الإداريين. ولا ينبغي أن يعتبر المتخصصون في الشؤون الجنسانية وحدهم مسؤولين عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني. إذ يتمثل دورهم في مساعدة كبار المسؤولين الإداريين على الاضطلاع بمسؤولياتهم الإدارية في ما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وينبغي للمتخصصين في الشؤون الجنسانية تعزيز التقدم المحرز في عملية التعميم تلك، ودعمها، ورصدها. ويعد تقديم المشورة والدعم التقنيين، بما في ذلك فيما يتصل بمنهجيات وأدوات التحليل الجنساني وبناء القدرات، من الأمور البالغة الأهمية. غير أن اضطلاع المتخصصين في الشؤون الجنسانية بأدوار فعالة يستدعي تخصيص موارد كافية، وتحديد الولايات بشكل واضح، ووضعهم في موقع استراتيجي داخل المنظمات. ويحتاج المتخصصون بوجه خاص إلى الدعم القوي لكبار الموظفين الإداريين.

٣٤ – وتمثلت إحدى الممارسات الجاري العمل بها على صعيد المنظومة في إقامة شبكات لمراكز تنسيق الشؤون الجنسانية على مستوى المقر وعلى المستوى الميداني على حد سواء.

وتتشكل مراكز التنسيق عادة من موظفين في وحدات العمل التقني يعهد إليهم تخصيص جزء من وقتهم لتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني، ودعمه، ورصده. وقد كشفت دراسة مشتركة بين الوكالات[١١] أجريت في عام ٢٠٠١ عن عدد من القيود الخطيرة التي تواجه مراكز تنسيق الشؤون الجنسانية. فمعظم مراكز التنسيق هذه مؤلفة من موظفات مبتدئات (أكثر من ٩٠ في المائة). وليس للعديد منهن تجربة، أو خبرة، أو اهتماما بالقضايا الجنسانية. وفي كثير من الأحيان كانت الأدوار والمسؤوليات التي اضطلعن بها غير واضحة وغير مبينة في خطط عملهن. وكان الوصول إلى مراكز صنع القرار وإلى الموارد محدودا. ولم تستفد مراكز تنسيق الشؤون الجنسانية على العموم من أي تدريبات، ولم يكن هناك وجود لأنظمة الدعم (مثل الشبكات النشطة). وقد أدت هذه العوامل إلى الحد من فعالية مراكز التنسيق. ولا تزال هذه القيود قائمة.

٣٥ - على أنه تبين لبعض الكيانات أنه بإمكان مراكز تنسيق الشؤون الجنسانية الاضطلاع بدور هام في دعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني إذا توافرت بيئة مواتية تتصدى للقيود المذكورة أعلاه. وقد تثبت، على وجه الخصوص، فائدة الشبكات القائمة، مع تقديم دعم من المقر إلى مراكز تنسيق الشؤون الجنسانية على الصعيد الميداني. وأكدت الكيانات الفائدة من إشراك مزيد من كبار الموظفين في شبكات مراكز التنسيق. كما تم التشديد على الحاجة إلى إيجاد مزيد من التوازن بين الجنسين. وتبين لبعض الكيانات أن التناوب في الاضطلاع بمسؤوليات مراكز تنسيق الشؤون الجنسانية يمكن أن يساهم في زيادة عدد الموظفين الذين يراعون الفوارق بين الجنسين.

٣٦ - وقد أنشأت الكيانات أيضا شبكات إلكترونية للمعرفة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين تحقق الاتصال بين مراكز تنسيق الشؤون الجنسانية وبين المتخصصين في المقر وفي المكاتب الإقليمية والقطرية، بغية مواصلة تطوير القدرات والذاكرة المؤسسية[١٢].

٣٧ - وقد قدم دعم حفاز أيضا بهدف تعميم مراعاة المنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة بأسرها من جانب الكيانات المتخصصة في تحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك مكتب المستشارة الخاصة للأمين العام للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، وشعبة النهوض بالمرأة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، من خلال الدعوة، وتقديم المشورة والموارد، والقيام بأنشطة رائدة.

٢ - بناء القدرات، بما في ذلك تطوير المنهجيات والأدوات

٣٨ - بناء القدرات أحد المجالات الرئيسية للأنشطة التي بذلت في إطار منظومة الأمم المتحدة لدعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وقد استثمرت الغالبية العظمى من الكيانات في برامج لتدريب الموظفين والشركاء وتطوير المنهجيات والأساليب. وأعدت برامج التدريب والمواد المرجعية لفئات مختلفة من الموظفين من: موظفي الميزانية، والموظفين الفنيين وموظفي القطاعات، وكبار المديرين، والاخصائيين بشؤون الجنسين وموظفي مراكز التنسيق. وقد استخدمت أنماط مختلفة من التدريب، بما في ذلك التدريب العام في مجال مراعاة تعميم المنظور الجنساني، وتدريب معد خصيصا لمجالات قطاعية. وتم تطوير طائفة متنوعة من منهجيات وأدوات التدريب. وقد جمع بعض الكيانات موارد للتدريب وغيرها من الأدوات لأغراض تعميم مراعاة المنظور الجنساني ونشرتها في مواقعها على شبكة الإنترنت[١٣].

٣٩ - ولم تكن الجهود المبذولة لبناء القدرات في الأمم المتحدة فعالة بالصورة المرجوة دائما. وبينما أبلغ بعض الكيانات أن برامجها التدريبية قد أسفرت عن نتائج ناجحة، فقد نظمت برامج التدريب في كثير من الكيانات على أساس مخصص وبقدر ضئيل من المتابعة المؤسسية. ولا بد من إيلاء اهتمام أكبر لعملية تقييم الآثار. وينبغي أن يكون التدريب أيضا مفصلا بطريقة أكثر تحديدا بحيث يناسب احتياجات المشاركين فيه. وينبغي أن يوفر التدريب القطاعي المخصص التوجيه فيما يتعلق بإدماج المنظور الجنساني في الأنشطة والمهام التي يضطلع بها المشاركون على أساس يومي. ولا تحقق منهجيات التحليل الجنساني العائدة إلا إذا قدمت المشورة التي تبين كيفية تطبيق تلك المنهجيات عمليا فيما يضطلع به المشاركون من أعمال.

٤٠ - وقد بذل بعض الكيانات جهودا في سبيل إدماج المنظورات الجنسانية في برامج التدريب الحالية، بالنسبة لموظفي حفظ السلام، على سبيل المثال. وأدمجت مواد تعليمية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في دورات التوجيه والتعريف التي تنظم للموظفين الجدد. وأدى ذلك إلى زيادة الوعي بالمسؤوليات والمساءلة تجاه تعميم مراعاة المنظور الجنساني. ويتعين بذل مزيد من الجهود للتأثير في برامج التدريب على مجالات مثل مجال الحد من الفقر، والاقتصاد الكلي والتنمية المستدامة، بغية زيادة الوعي بالصلات القائمة بين المنظورات الجنسانية وتلك المجالات.

٤١ - وقد طورت الكيانات التابعة للأمم المتحدة موارد وأدوات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وتوجد اليوم أدلة أو مبادئ توجيهية لكل مجال من مجالات العمل الذي تغطيه منظومة الأمم المتحدة تقريبا. وهي تشمل قوائم مرجعية ومذكرات إعلامية. وقد أنشأ الموقع

المشترك بين الوكالات المسمى رصد المرأة على شبكة الإنترنت مؤخرا دليلا للموارد التي تتضمن مواد التدريب وموارد أخرى تتعلق بتعميم المنظور الجنساني[١٤]. وزيادة تبادل الموارد بين الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة هي وسيلة هامة من وسائل بناء القدرات. ولكن بعض الكيانات لا يزال يواجه تحديا يتمثل في أنه في الوقت الذي وضعت فيه منهجيات وأدوات لكثير من القطاعات المختلفة، فإن كثيرا منها لا يستفاد منه على الوجه الصحيح. والرصد والتقييم لاستخدام الموارد القائمة ومدى مناسبتها غير كافيين.

٤٢ - ويتمثل التحدي الأساسي الذي يواجه تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نحو فعال في عدم استخدام التحليل الجنساني بشكل منهجي. بل وعندما يُنفذ التحليل، فإن النتائج لا تدمج إدماجا كاملا في التخطيط وفي تخصيص الموارد. وهذا التحدي لا بد من معالجته عن طريق القيام بمزيد من أنشطة بناء القدرات وزيادة الدعم من جانب المتخصصين في شؤون الجنسين.

٣ - البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، والمعلومات والمؤشرات الخاصة بأحد الجنسين

٤٣ - ركزت الكيانات على جمع البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس، والمعلومات الخاصة بأحد الجنسين، علاوة على التركيز على وضع المؤشرات ذات الصلة. وقد اكتسبت الجهود المتعلقة بتصنيف البيانات حسب نوع الجنس، والمعلومات الخاصة بأحد الجنسين والمؤشرات التي تراعي المنظور الجنساني أهمية متزايدة في سياق تنفيذ إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية، علاوة على بلورة وتنفيذ صكوك تتعلق بالعمليات، مثل التقييمات القطرية المشتركة، وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وورقات استراتيجية الحد من الفقر. وقد بذلت جهود مؤخرا لوضع مؤشرات تراعي المنظور الجنساني في قياس التقدم المحرز في تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية. ومن السابق لأوانه كثيرا تقييم المدى الذي وصل إليه استعمال المؤشرات الموضوعة حديثا في التأثير على صنع السياسات ووضع البرامج والنتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. إلا أنه من المهم، أن نضع معايير لرصد وتقييم مثل هذه الآثار.

٤٤ - وقد أحرز تقدم فيما يتعلق بالبيانات والمؤشرات المصنفة حسب نوع الجنس في مجال الإحصاءات المتعلقة بالديمغرافيا الاجتماعية، والتعليم والصحة. ولا تزال هناك ثغرات في الإحصاءات الاقتصادية وكذلك المتعلقة بالهجرة، والطاقة والمياه، والزراعة والإنتاج الغذائي، والمسائل المتصلة بالتنمية الحضرية والريفية، والمسائل المتصلة بالسكان، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤٥ - وقامت عدة كيانات بوضع قواعد بيانات إحصائية متاحة على الإنترنت[١٥]. وكثير من الكيانات ينتج وينشر مواد لصناع السياسات ولعامة الجمهور، منها على سبيل المثال، تقارير دورية عن الاتجاهات الأساسية والمسائل المستجدة، التي تتضمن تحليلا للبيانات المصنفة حسب نوع الجنس، والمعلومات والمؤشرات الخاصة بأحد الجنسين.

٤٦ - وقد اتخذت مبادرات عديدة مشتركة بين الوكالات لبناء قدرات الموظفين والشركاء في التنمية، والتزاماتهم ومواردهم في مجال الإحصاءات والمؤشرات. وقد قامت اللجان الإقليمية الخمس بدور رائد في زيادة الاهتمام بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجال الإحصاءات وبناء قدرات المؤسسات الإحصائية الوطنية.

٤ - الرصد والتقييم

٤٧ - حدد معظم الكيانات التابعة للأمم المتحدة مجال الرصد والتقييم بوصفه واحدا من أضعف العناصر فيما يتعلق بتنفيذ تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وتشمل التحديات الافتقار إلى الإبلاغ المنتظم؛ ونظم الرصد غير المناسبة؛ وعدم الوصول إلى البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، والمعلومات والمؤشرات الخاصة بأحد الجنسين واستخدامها؛ وعدم الاستفادة من نتائج ممارسات الرصد والتقييم في إثراء عملية وضع البرامج والسياسات.

٤٨ - وقد أجرى كثير من الكيانات دراسات أولية محددة، أو دراسات استقصائية، أو مراجعات أو تقييمات محددة للمساواة بين الجنسين وتعميم المنظور الجنساني. وأشارت الكيانات التنفيذية إلى الصعوبات التي يواجهها المقر في رصد التقدم في المكاتب القطرية أو الإقليمية. وشددت الكيانات أيضا على القيمة المحتملة التي تنطوي عليها التقديرات والتقييمات الجنسانية التشاركية، بما في ذلك استعراضات منتصف المدة التي تشمل أصحاب المصلحة والمنتفعين الأساسيين. ويؤدي ذلك إلى تحسين تخطيط السياسات، وتنفيذ البرامج ومتابعتها كما يسهم في محاسبة المنظمات. إلا أن الكيانات أبلغت أن عدم وجود القدرات المناسبة لدى الموظفين والشركاء قد شكل عقبة أساسية.

٤٩ - وينفذ الجانب الأعظم من الرصد والتقييم لتعميم مراعاة المنظور الجنساني من خلال تقييمات خاصة بأحد الجنسين، وعمليات مراجعة، وتقييمات أو دراسات استقصائية. ويولى الاهتمام بدرجة أقل لرصد التقدم في تعميم المنظور الجنساني من خلال عمليات التقييم والإبلاغ الدوريين. ويشكل الافتقار إلى معلومات خاصة بأحد الجنسين والبيانات المصنفة بحسب نوع الجنس، علاوة على الأهداف والمؤشرات عقبة أساسية على طريق الرصد الفعال. غير أن عددا من الكيانات يعمل من أجل إدراج الاهتمام بالمنظورات الجنسانية في أدوات الرصد القائمة بدلا من وضع نظم مستقلة لرصد تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٥ - المساءلة

٥٠ - على نحو ما أبرزته النتائج المتفق عليها، فإن توافر المساءلة والإرادة السياسية في أعلى المستويات لأي كيان أمران هامان لترجمة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجال الممارسة. وما برح الافتقار إلى المساءلة يشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه نجاح تنفيذ تعميم مراعاة المنظور الجنساني داخل منظومة الأمم المتحدة. ويتطلب التعميم الناجح للمنظور الجنساني أن تضمن الكيانات تولي جميع فئات الموظفين في منظماتهم المسؤولية وأن يتحملوا المسؤولية عن إيلاء الاهتمام لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجالات عملهم. وما زالت التحديات مستمرة فيما يتعلق بضمان تحمل الموظفين غير المتخصصين في الشؤون الجنسانية المسؤولية أيضا عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٥١ - وما زالت آليات المساءلة المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني بحاجة إلى مزيد من البلورة. وقد طرح بعض الكيانات مؤشرات تتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في تقييم أداء الموظفين؛ وشددت كيانات أخرى على الحاجة إلى ضمان أن تشير عملية توصيف الوظائف وخطط العمل بالتحديد إلى المسؤولية عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني بوصفه مهمة شاملة والمساءلة عن ذلك. وهناك عدة كيانات أدرجت معلومات بخصوص الأدوار التي يقوم بها جميع الموظفين والمسؤوليات التي يتحملونها فيما يتعلق بالسياسات المعنية بالمساواة بين الجنسين، وفي استراتيجيات أو خطط العمل. وهناك حاجة لبذل جهود أكبر لتحديد المسؤوليات وعمليات المحاسبة إزاء تعميم مراعاة المنظور الجنساني والأساليب التي يتمكن كبار المديرين من خلالها من تحميل المسؤولية للموظفين.

٥٢ - ويؤدي ضعف آليات وأساليب الرصد والإبلاغ إلى تعقيد المشكلات المتعلقة بالمساءلة داخل الكيانات.

ثالثا - التعاون فيما بين الوكالات لتعميم المنظور الجنساني

٥٣ - شجعت النتائج المتفق عليها في الوثيقة ٢/١٩٩٧ على إقامة قدر أكبر من التعاون فيما بين الوكالات لضمان إدماج المنظورات الجنسانية في جميع السياسات والبرامج. وقد يسرت الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين عملية تعميم مراعاة المنظور الجنساني منذ إنشائها بوصفها اللجنة الدائمة التابعة للجنة التنسيق الإدارية السابقة (أصبحت الآن مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق). وتوفر الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، التي ترأسها الآن المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، منتدى لتبادل

المعلومات المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني والتعاون من أجل بناء القدرات وتطوير المنهجيات والأدوات. وتضم الشبكة ٦٠ عضوا يمثلون ٢٥ كيانا. وهي تضطلع بعملها من خلال عقد دورات عامة سنوية وتشكيل فرق عمل تركز على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في طائفة كبيرة من المسائل، مثل الأهداف الإنمائية للألفية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسلم والأمن والتقييم القطري المشترك/أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ والتجارة، والمياه؛ والتقييم، والرصد، والإبلاغ.

٥٤ - وقد زادت الشبكة من قدرة الكيانات على توجيه الاهتمام إلى المنظور الجنساني في برامج عملها. وتضمنت مبادرات بناء القدرات تنظيم حلقات عمل للتدريب على تعميم مراعاة المنظور الجنساني أثناء الاجتماعات السنوية التي تغطي المنهجيات والنهج، والتدريب وبناء القدرات، والأعمال التحضيرية ومتابعة المؤتمرات العالمية، وإعداد تقارير عن البرامج ورصدها.

٥٥ - وبالإضافة إلى تعزيز قدرة الكيانات على إدماج المنظورات الجنسانية في أعمالها، قامت الشبكة بدور حفاز في دعم الاهتمام بالمنظورات الجنسانية في العمليات الحكومية الدولية المتعلقة بإعداد المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة وتحقيق نتائجها ومتابعتها. وقد تعاونت الشبكة مع أفرقة عاملة تحضيرية وغيرها من الهيئات ونظمت أنشطة تفاعلية على هامش المؤتمرات والاجتماعات وأجرت حوارات، والمثال على ذلك المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (٢٠٠٢) ومؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات (٢٠٠٣).

٥٦ - وأصبحت الشبكة جهة فاعلة هامة فيما يتعلق بتنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها. وتقدم الشبكة تقارير عن أعمالها إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين ولجانه الرفيعة المستوى الخاصة بالبرامج والإدارة. وقد تعاونت الشبكة مع أصحاب المصلحة الآخرين من خارج منظومة الأمم المتحدة دعما لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، ومن هؤلاء على سبيل المثال الشبكة المعنية بالمساواة بين الجنسين التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، التي نظمت بالاشتراك معها حلقة عمل تنظم كل سنتين بشأن موضوعات محددة.

٥٧ - وكثير من الكيانات يشارك أيضا في أنشطة أخرى مشتركة بين الوكالات بوصفها أعضاء في شبكات جنسانية أو تجمعات مواضيعية مخصصة، بما في ذلك الأفرقة المواضيعية القطرية. وقد أنشئت شبكات وأفرقة لتنسيق المسائل الجنسانية في مجالات قطاعية محددة، منها فرقة العمل المعنية بنوع الجنس والمساعدة الإنسانية، وفرقة العمل المشتركة بين

الوكالات المعنية بنوع الجنس والإيدز، أسهمت كلها في تحقيق الأهداف المتوخاة من الاستنتاجات المتفق عليها.

٥٨ - وسعى عدد من الهيئات الأخرى المشتركة بين الوكالات إلى زيادة الاهتمام الذي تحظى به المنظورات الجنسانية فيما يضطلع به من أعمال. ومن هذه الهيئات الفريق العامل التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعني بضمان النوعية في مجال التقييمات القطرية المشتركة/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الذي أدرج نوع الجنس كمؤشر للنجاح في نظام ضمان النوعية ودعمها، وفي المبادئ التوجيهية المنقحة للتقييمات القطرية المشتركة/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وكذلك فريق التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام الذي يعمل على وضع مبادئ توجيهية لإدماج الأبعاد الجنسانية في برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام. كما أدرجت المنظورات الجنسانية أيضا في أعمال اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة التنفيذية للسلم والأمن، واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية.

رابعا - تعميم مراعاة المنظور الجنساني على المستوى الحكومي الدولي

٥٩ - يكتسب إحراز التقدم في إدماج المنظور الجنساني في العمليات الحكومية الدولية أهمية فيما يتعلق بزيادة الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وتوفر نتائج العمليات الحكومية الدولية الولايات للأعمال التي تضطلع بها الكيانات التابعة للأمم المتحدة. ويوفر الاهتمام بالمنظور الجنساني في العمليات الحكومية الدولية من الناحية المنهجية مدخلات هامة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أرجاء منظومة الأمم المتحدة.

٦٠ - وقد استخدم إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، ونتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة، والسياسات والمبادئ التوجيهية الأخرى التي اعتمدتها الهيئات الحكومية الدولية، مثل قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والحرب، كإطار هام لوضع السياسات وتصميم وتنفيذ البرامج والأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الكيانات التابعة للأمم المتحدة. وقد ربط كثير من الكيانات أولوياته التنظيمية بالمبادئ الإنمائية للألفية.

٦١ - وقد وفر الاهتمام الخاص باستراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجنساني من خلال التقارير السنوية التي قدمها الأمين العام إلى لجنة وضع المرأة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة، والقرارات المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني التي

اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، توجيهات هامة لمنظومة الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٧.

ألف – التنفيذ المتكامل والمنسق والمتابعة للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة بما في ذلك مؤتمر قمة الألفية

٦٢ – في المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عُقدت خلال العقد الأخير، لا سيما مؤتمر قمة الألفية في عام ٢٠٠٠، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية في عام ٢٠٠٢، والدورة الاستثنائية المعنية بالطفل في عام ٢٠٠٢، والجمعية العالمية الثانية للشيخوخة في عام ٢٠٠٢، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢، والجزء الأول من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات في عام ٢٠٠٣، تم تركيز على الطابع الشامل الذي تتسم به المسائل الجنسانية وعلى أهمية المساواة بين الجنسين لأغراض التنمية. وقد استعانت الكيانات التابعة للأمم المتحدة بصورة واضحة بالنواتج التي تمخضت عنها المؤتمرات ومؤتمرات القمة كأساس لتحديد الأولويات على مستوى المنظمة. وعلى الرغم من التفاوت الكبير في الاهتمام الذي أولته هذه العمليات للمنظورات الجنسانية، التزمت الحكومات بتحقيق المساواة بين الجنسين وأوصت بالعمل على الصُعد الدولية والإقليمية والوطنية. وينبغي أن تولي التقارير، التي تشكل أساسا للمداولات التي تقوم بها الدول الأعضاء والتوصيات التي تقدمها، المزيد من الاهتمام بالمنظورات الجنسانية.

٦٣ – وحوَّل إعلان الألفية وأهدافه الإنمائية الاتفاقات العالمية إلى غايات معينة محددة زمنيا وأنشأ منهاجا جديدا للكيانات لتنسق من خلاله مبادراتها تحقيقا للأهداف المتفق عليها. واعتبر الإعلان التقدم باتجاه المساواة بين الجنسين غاية بحد ذاتها وهدفا سيسهم في بلوغ الأهداف الإنمائية الأخرى. ويركز الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي تقييم التنفيذ ينبغي قياس التقدم المحرز فيما يتعلق بكل هدف آخر من الأهداف الإنمائية للألفية المترابطة والمتعاضدة. ويجب مراعاة المنظورات الجنسانية في الإجراءات الهادفة إلى القضاء على الفقر والجوع، وتحسين التعليم، وخفض وفيات الأمهات والأطفال، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض، وكفالة توفير الاستدامة البيئية والشراكات لأغراض التنمية. وينبغي أن يركز تحليل منظورات المساواة بين الجنسين من حيث ارتباطها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى حد كبير على عملية استعراض وتقييم إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٥.

باء – الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية

٦٤ – منذ اعتماد الاستنتاجات المتفق عليها، نظرت الجمعية العامة في المنظورات الجنسانية في المناقشات والقرارات التي اعتمدتها أثناء دوراتها العادية. ونظرت الجمعية العامة في جلستها العامة في المنظورات الجنسانية من حيث ارتباطها بالتنمية والتعاون الدولي والمساعدة الإنسانية أو السياسية المقدمة إلى دول أعضاء معينة. وتمكنت الجمعية العامة بفضل المتابعة السنوية لإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، منذ عام ٢٠٠١، من أن تنظر في المساواة بين الجنسين من حيث ارتباطه بالتوعية ووفيات الأمهات. بيد أن المنظورات الجنسانية لم تخضع لاستعراض منتظم من حيث صلتها بالأهداف الأخرى.

٦٥ – وأولت اللجنتان الثانية والثالثة المساواة بين الجنسين اهتماما أكبر. فقد عالجت اللجنة الثانية مسألة دور المرأة في القضايا الإنمائية على أساس مرتين في السنة، والمسائل الجنسانية في تمويل التنمية، والتنمية المستدامة، والتعاون على مستوى التنمية الصناعية، وتنمية الموارد البشرية، والأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، ومتابعة العقد الأول للقضاء على الفقر. ولم تنظر في المسائل الأخرى من قبيل مسائل سياسة الاقتصاد الكلي والعلم والتكنولوجيا بصورة منهجية من المنظور الجنساني. أما اللجنة الثالثة فقد خصصت بندين من بنود جدول أعمالها للمساواة بين الجنسين تحديدا، وعالجت تعميم المنظور الجنساني ضمن بقية بنود جدول الأعمال المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والشباب والشيخوخة والمعوقين والقضايا الأسرية وحقوق الإنسان، بما في ذلك الحالات القطرية الخاصة، ومنع الجريمة والعدالة الجنائية واللاجئين والمشردين في الداخل والقضايا الإنسانية وحقوق الأطفال.

٦٦ – وأولت اللجنة الأولى اهتماما بالمرأة في سياق نزع السلاح، لا سيما في ما يتعلق بتنظيم أحداث معينة. وعالجت اللجنة الرابعة المنظورات الجنسانية ضمن نطاق محدود، من حيث ارتباطها بالحاجة إلى الإعلان لإنجازات الأمم المتحدة، بما في ذلك في مجال حقوق المرأة، من خلال مراكزها الإعلامية. ونظرت اللجنة الخامسة في وضع سياسة بشأن تعميم المنظور الجنساني في مجال حفظ السلام. وعالجت اللجنة السادسة، في إطار عملها التدويني، الآثار التي يُحتمل أن تنشأ عن استنساخ البشر بالنسبة للمرأة ومسألة الاتجار بالنساء، غير أنها لم تول اهتماما للمسائل الجنسانية في مجالات أخرى. وهناك إمكانية للتركيز على أهمية المسائل الجنسانية في مجالات من قبيل المسائل المتعلقة بالميزانية والمسائل القانونية.

جيم – المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية

٦٧ – منذ عام ١٩٩٧، يولي كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه اهتماما أكبر بالمساواة بين الجنسين بوصفه هدفا بحد ذاته وكذلك كأداة لتحقيق الأهداف القطاعية. بيد

أن نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومختلف هيئاته الفرعية في المسائل الجنسانية كان متفاوتا. وعالج المجلس بجميع أجزائه المسائل الجنسانية منذ عام ١٩٩٧. وأُدرجت المنظورات الجنسانية بدرجات متفاوتة في وضع السياسات وأنشطة التنسيق وفي استعراض عمل اللجان الفنية والإقليمية، وفي تقييم الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية.

٦٨ - ومنذ عام ١٩٩٩، أشارت الأجزاء الرفيعة المستوى والإعلانات الوزارية في المجلس إلى دور المرأة أو المنظورات الجنسانية من حيث ارتباطهما بدور العمل والعمالة في مجال القضاء على الفقر، وتكنولوجيا المعلومات؛ ودور الأمم المتحدة في دعم التنمية المستدامة في أفريقيا؛ وتنمية الموارد البشرية، بما في ذلك في مجال الصحة والتعليم؛ والتنمية الريفية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وناقش المجلس في عام ٢٠٠١، على مستوى الجزء المتعلق بالتنسيق، المنظورات الجنسانية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٦٩ - وشدد في الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية في عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٢ على الحاجة إلى إدراج منظور جنساني في الأنشطة الإنسانية، وبناء السلام، ومنع الصراع والانتعاش. وفي الجزء المتعلق بالتنفيذ خصص المجلس اجتماعه الرفيع المستوى المعقود في عام ١٩٩٨ لمناقشة الأنشطة التنفيذية في تعزيز بناء القدرات وحشد الموارد من أجل مشاركة المرأة في التنمية.

٧٠ - ومنذ سنة ٢٠٠١ تضمن جدول أعمال الجزء العام بندا فرعيا بشأن تعميم المنظور الجنساني مما أدى إلى وضوح رؤية المسألة من حيث صلتها باستعراض المجلس لعمل اللجان الفنية التابعة له. وفي عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٣، تعززت المداولات بفضل المناقشات التفاعلية التي أجرتها الأفرقة بشأن تعميم المنظور الجنساني.

٧١ - ومنذ عام ١٩٩٧، ما برح عدد من اللجان[١٦] الفنية العشر التابعة للمجلس تركز على المسائل الجنسانية من حيث ارتباطها بولاياتها القطاعية المحددة. وعلى سبيل المثال، بذلت كل من لجنة التنمية الاجتماعية ولجنة التنمية المستدامة جهودا لدراسة المنظورات الجنسانية كعنصر متكامل في برامج عملهما. وأدرجت لجنة حقوق الإنسان المنظورات الجنسانية في عملها، في إطار بند منفصل من بنود جدول الأعمال وكذلك من خلال أخذ القضايا الجنسانية في الاعتبار في قراراتها المواضيعية أو القطرية. ويمكن زيادة تعزيز مراعاة المنظور الجنساني من خلال الاجتماعات المنتظمة التي يعقدها مكتب المجلس مع مكاتب هيئاته الفرعية.

٧٢ - وتيسر بناء علاقات تآزر قيمة بين لجنة حقوق الإنسان ولجنة وضع المرأة بشأن تعميم المنظور الجنساني من خلال تنسيق السياسات وإعداد التقارير ومشاركة رئيسا

اللجنتين وموظفين الأمانة العامة في الاجتماعات، وكذلك خلال برنامج العمل المشترك لشعبة النهوض بالمرأة ومفوضية حقوق الإنسان.

٧٣ - نظرت لجنة وضع المرأة، في إطار برنامج العمل المتعدد السنوات، في الأبعاد الجنسانية الخاصة بأنشطة قطاعية محددة بغية الإسهام في إدخال المنظورات الجنسانية في الإعداد لمؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي، من قبيل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، وفي نواتجها ومتابعتها. وقامت لجنة وضع المرأة بدور محفز في دعم تعميم المنظور الجنساني داخل المجلس واللجان التابعة له، من خلال أعمال منها، الحث على إدخال المنظورات الجنسانية في التقارير وعمليات الاستعراض.

٧٤ - وبينما حدث تفاعل بين لجنة وضع المرأة وبعض اللجان الفنية، بما فيها لجنة حقوق الإنسان، ولجنة السكان والتنمية، واللجنة المعنية بمنع الجريمة والعدالة الجنائية ولجنة التنمية الاجتماعية، لم تستغل الهيئات الفرعية الأخرى والمجلس نفسه عمل لجنة وضع المرأة بصورة مستمرة، لا سيما استنتاجاتها المتفق عليها بشأن مسائل قطاعية محددة مثل الكوارث الطبيعية أو تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

دال - مجلس الأمن

٧٥ - خلال العقد الأخير، أخذ مجلس الأمن بعين الاعتبار طبيعة الصراع المتغيرة وما انفك يركز على منع الصراع المسلح، وحماية المدنيين، وحماية الأطفال في الصراعات المسلحة، وعمليات استعراض كفاءة عمليات السلام المتعددة الأبعاد. واتخذ مجلس الأمن خطوات لكفالة إدراج المنظورات الجنسانية في مجال السلام والأمن، وذلك بعد أن اعتمد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام الأمن في عام ٢٠٠٠. وحدد المجلس في هذا القرار المنظورات الجنسانية من حيث ارتباطها بمفاوضات السلام وعمليات حفظ السلام ومبادرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأتاح القرار إطارا هاما لعمل الهيئات الحكومية الدولية الأخرى، وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتعميم المنظور الجنساني في مجال السلام والأمن. وأتاحت المناقشات المفتوحة والاجتماعات بشأن صيغة آريا التي عقدها مجلس الأمن فرصا لتقييم التقدم وبناء الروابط بين المجلس والمنظمات غير الحكومية.

٧٦ - وامتثالا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أجرى الأمين العام في عام ٢٠٠٢ دراسة عن المرأة والسلام والأمن. وقدم مجلس الأمن تقريرا يستند إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة وناقشه في اجتماع مفتوح عقده في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢[١٧]. وكرر رئيس مجلس الأمن تأكيد دعم المجلس تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تنفيذا كاملا. وأعرب

المجلس عن القلق إزاء التقدم البطيء في تعيين ممثلات خاصات ومبعوثات للأمين العام وحث على زيادة عدد النساء اللواتي تعملن كممثلات رفيعات المستوى. وشجع على إقامة اتصالات منتظمة بالجماعات والشبكات النسائية المحلية وكذلك على بذل الجهود لضمان مشاركتهن الكاملة في مفاوضات السلام وعمليات التعمير، لا سيما على مستويات صنع القرار.

٧٧ - وما برح مجلس الأمن يعالج المنظورات الجنسانية في بعثاته. فقد أجرى مشاورات مع الجماعات النسائية المحلية خلال البعثات الثلاث جميعها في عام ٢٠٠٣ إلى كل من غرب أفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى وأفغانستان. ويمكن مقارنة ذلك بما قام به المجلس بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢ من مشاورات مع جماعات نسائية في أربع من بعثاته العشر. وأفادت بعثات التقييم لغرض تشكيل بعثات جديدة للسلام في كل من ليبريا، وكوت ديفوار، وهايتي، والسودان من جلسات الإحاطة الإعلامية حول المسائل الجنسانية وإعداد قوائم مرجعية تتعلق بإدراج المنظورات الجنسانية ومشاركة المستشارين في الشؤون الجنسانية.

٧٨ - ولا تزال هناك تحديات فيما يتعلق بضمان تعميم المسائل الجنسانية تعميما كاملا في عمل مجلس الأمن. أما في ما يتعلق بالتقارير المقدمة إلى مجلس الأمن، فقد أظهر تحليل شمل ٢٦٤ تقريرا من التقارير الصادرة عن الأمين العام في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ أن ثلثي هذه التقارير يتضمن إشارة واحدة فقط أو لا يشير إلى المرأة أو المسائل الجنسانية. وأشارت غالبية التقارير إلى المرأة والفتاة بشكل رئيسي بوصفهما ضحيتان لا بوصفهما طرفين محتملين قادرين على تقديم بل تقدمان بالفعل إسهامات جوهرية على صعيد السلام والأمن، وأظهر تحليل القرارات التي اعتمدها مجلس الأمن بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ وآذار/مارس ٢٠٠٤ أن ١٤,٢ في المائة منها فقط يتطرق إلى المرأة أو المسائل الجنسانية. وأشارت القرارات التي تنيط ولايات جديدة بعمليات السلام في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ إلى الحاجة إلى تعميم المنظور الجنساني، وتضمنت أحكاما بشأن تشكيل وحدات تعنى بالمسائل الجنسانية.

٧٩ - وتقرر أن رصد تعميم المنظور الجنساني في عمليات السلام يشكل تحديا خاصا في المقر والميدان على حد سواء. وسوف يستعرض الأمين العام تنفيذ القرار ١٣٢٥ في تقرير من المقرر أن يصدر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وسوف يتمكن بذلك المجلس من تقييم التقدم المحرز بحيث يُدرج الاهتمام بالمنظورات الجنسانية بشكل منهجي في جميع مجالات عمل السلام والأمن، وتحديد التحديات المتبقية على مستوى تعميم المنظور الجنساني في

التقارير والقرارات والبعثات ومفاوضات السلام وإنشاء عمليات للسلام متعددة الأبعاد ورصدها.

خامسا – الاستنتاجات والتوصيات

٨٠ - ما زالت الاستنتاجات المتفق عليها إطار عمل صحيحا لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأمم المتحدة. وقد أحرزت كيانات الأمم المتحدة وهيئاتها الحكومية الدولية بعض التقدم في تعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في جميع السياسات والبرامج منذ عام ١٩٩٧. غير أنه لا بد من بذل مزيد من الجهود لضمان تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها تنفيذا تاما. وما زالت الفجوة بين السياسة العامة والممارسة أحد أهم العوائق. وينبغي اتخاذ مبادرات على جميع الصعد لزيادة العمل بمبدأ المساواة بين الجنسين بشكل فعال وواضح كوسيلة تكمل الاستراتيجيات المتمحورة حول المرأة. ولا بد من الالتزام والدعم والمساءلة على أعلى المستويات داخل هذه الكيانات.

٨١ – وتتوافر السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين إلى حد كبير في منظومة الأمم المتحدة. ومع أنه أُعطي الاهتمام للعديد من المتطلبات المؤسسية، مثل المتخصصين في مجال المساواة بين الجنسين أو شبكات مراكز التنسيق، وأنشطة بناء القدرات ووضع المنهجيات والوسائل واستخدامها، بما فيها البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس، لا تزال ثمة تحديات جسيمة على صعيد المؤسسات. ومن بينها تخلف آليات الرصد ومتطلبات الإبلاغ؛ وانعدام آليات المساءلة الفعالة، وقلة المتخصصين في مجال المساواة بين الجنسين وعدم الإفادة منهم بالشكل الكافي؛ وعدم كفاية القدرة على القيام بالتحليلات المتعلقة بمجال المساواة بين الجنسين وتطبيقها.

٨٢ – وأدى التعاون المشترك بين الوكالات إلى تعزيز استخدام استراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجنساني إلى حد كبير عن طريق دعم وضع السياسات العامة، وبناء القدرات، ووضع المنهجيات والأدوات، وآليات الرصد، وإدماج هذه الاستراتيجية في عمليات وضع الميزانيات، وأنشطة حشد الدعم والتوعية في عمليات الهيئات الحكومية الدولية. وستتزايد أهمية التعاون في ما بين الوكالات، خاصة على الأصعدة العملية.

٨٣ – وقد كان للتقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظورات الجنسانية على مستوى الهيئات الحكومية الدولية أثر هام في الجهود المبذولة في جميع أركان منظومة الأمم المتحدة.

٨٤ – وقد يود المجلس أن يحيط علما بالتقدم المحرز وأن يقدم التوصيات التالية:

قد يود المجلس أن يشجع كيانات الأمم المتحدة على ما يلي:

أطر السياسات والاستراتيجيات والميزانيات

- وضع أطر للسياسات الهادفة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين تكون مرتبطة بالأولويات التنظيمية العامة حيث لا توجد بعد وتقييم تأثيرها بصورة منتظمة؛
- وضع استراتيجيات وخطط عمل لتنفيذها إضافة إلى وضع مبادئ توجيهية واضحة بشأن التطبيق العملي لمبدأ تعميم مراعاة المنظورات الجنسانية؛
- إدماج المنظورات الجنسانية بشكل تام في السياسات والاستراتيجيات القطاعية؛
- إدماج على الاهتمام بالمنظورات الجنسانية في الخطط المتوسطة الأجل والميزانيات البرنامجية وأطر التمويل المتعددة السنوات؛

البرامج والأنشطة التنفيذية

- زيادة الطلب على التحليلات الجنسانية، بما فيها الأنشطة التنفيذية، والقدرة على القيام بها والإفادة منها على نحو منهجي؛
- إدماج المنظورات الجنسانية بشكل تام في جميع التقارير التي يتم إعدادها للهيئات الحكومية الدولية، بما فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان الفنية، والجمعية العامة ومجلس الأمن؛
- ضمان تعزيز إدماج المنظورات الجنسانية في جميع الآليات التنفيذية، مثل التقييمات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وورقات استراتيجية الحد من الفقر، وعمليات أخرى، في ما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، مثلا، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون بين الوكالات؛
- تعزيز فعالية الأفرقة المعنية بموضوع القضايا الجنسانية عن طريق زيادة مستوى أقدمية أعضائها، وتحديد مهام واضحة، وإقامة صلات مع أفرقة مواضيعية أخرى، وتوفير موارد كافية؛
- ضمان الاهتمام بالمنظورات الجنسانية في جميع الأفرقة المواضيعية على الصعيد القطري؛
- ضمان إدماج منهجي للتقارير المتعلقة بتعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في عمليات الرصد والتقييم الحالية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، إضافة إلى ضمان رصد وتقييم خاصين للتقدم المحرز في تعميم مراعاة هذه المنظورات؛

الترتيبات المؤسسية

- ضمان ما يكفي من الولايات وسلطات اتخاذ القرار، وسبل الحصول على المعلومات والموارد والدعم من جانب الإدارة العليا لفائدة المتخصصين في مجال المساواة بين الجنسين، بما في ذلك مسؤولو التنسيق والأفرقة المواضيعية المعنية بالقضايا الجنسانية في الميدان، وزيادة عدد الرجال المشاركين في إنجاز هذه الأعمال؛
- زيادة الوعي بمسؤوليات جميع الموظفين عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بمن فيهم كبار الموظفين الإداريين، وتطوير آليات مساءلة فعالة؛
- وضع برامج تدريب متخصصة أكثر فعالية، بما في ذلك إيلاء الاهتمام الكافي لأعمال المتابعة، وإدماج المنظورات الجنسانية في جميع البرامج التدريبية الحالية؛
- ضمان نشر المنهجيات والوسائل وأمثلة الممارسات الطيبة واستخدامها ورصد جدواها بشكل منهجي وفعال، بما في ذلك من خلال التعاون في ما بين الوكالات؛
- زيادة توافر البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس والمعلومات والمؤشرات الخاصة بأحد الجنسين في جميع القطاعات واستخدامها، بما في ذلك من خلال التعاون في ما بين الوكالات وزيادة سبل التعاون مع الهيئات الإحصائية الوطنية.

وقد يود المجلس أن يشجع الهيئات الإدارية للوكالات والصناديق والبرامج على ما يلي:

- ضمان زيادة الاهتمام بتعميم مراعاة المنظورات الجنسانية أثناء قيامها بمهام الرصد الواردة في الخطط المتوسطة الأجل وأطر التمويل المتعددة السنوات والميزانيات البرنامجية، وأثناء القيام بالأنشطة التنفيذية ورصدها.

وقد يود المجلس جعل النظر في مسألة تعميم مراعاة المنظورات الجنسانية أحد البنود العادية في جدول أعمال الاجتماعات التي يعقدها مكتبه مع مكتب اللجان الفنية، وأن يشجع لجانه الفنية على ما يلي:

- اتخاذ مزيد من التدابير لإدماج المنظورات الجنسانية في المجالات القطاعية الخاصة بكل منها، بما في ذلك من خلال برامج عملها السنوية أو المتعددة السنوات، وفي المتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة؛

- زيادة تفاعلها مع لجنة وضع المرأة واستخدام توجيهات محددة تتيحها هذه اللجنة لمجالاتها القطاعية.

وقد يود المجلس أن يشجع لجنة وضع المرأة على ما يلي:

- المساهمة بمنهجية أكبر في أعمال كيانات الأمم المتحدة والمجلس واللجان الفنية الأخرى والجمعية العامة والهيئات الحكومية الدولية وآليات التنسيق الأخرى عن طريق توفير توجيهات عملية بشأن تعميم مراعاة المنظورات الجنسانية.

وقد يود المجلس أن يوصي الجمعية العامة بما يلي:

- تشجيع لجانها والهيئات الأخرى على اتخاذ مزيد من التدابير لإدماج المنظورات الجنسانية بصورة منهجية في جميع مجالات عملها؛
- ضمان مزيد من الاهتمام بتعميم مراعاة المنظورات الجنسانية أثناء المتابعة المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة، خاصة عملية استعراض وتقييم إعلان الألفية التي ستجرى عام ٢٠٠٥.

وقد يود المجلس أن يوصي مجلس الأمن بما يلي:

- ضمان التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بحيث يتم إدماج تعميم مراعاة المنظور الجنساني في ولايات جميع عمليات حفظ السلام وسياساتها وبرامجها، وفي مفاوضات السلام ومبادرات بناء السلام؛
- زيادة سبل الوصول إلى المتخصصين في مجال المساواة بين الجنسين الذين يمكنهم تقديم مساعدة فنية في المقر وفي الميدان؛
- ضمان إدماج المنظورات الجنسانية في جميع بعثات التقييم؛
- زيادة الاهتمام بالمنظورات الجنسانية في جميع القرارات.

وقد يود المجلس أن يوصي باتخاذ الإجراءات التالية بشأن آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات:

- ينبغي أن تواصل الشبكة المشتركة بين الوكالات بشأن المرأة والمساواة بين الجنسين عملها في مجالات وضع السياسات، وبناء القدرات، واستحداث المنهجيات والأدوات، وتبادل المعلومات عن الممارسات الجيدة، وإيجاد عمليات فعالة للرصد والتقييم، وتقديم الدعم العملي لأعضائها في مجال تعميم مراعاة

المنظور الجنساني، وأن تقدم تقريرا سنويا إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق؛

- **ينبغي أن تولي جميع الآليات المشتركة بين الوكالات اهتمامها للمنظورات الجنسانية في عملها.**

الحواشي

(١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٣ والإضافة (A/52/3/Rev.1 و Rev.1/Add.1)، الفصل الرابع، الفقرة ٤.

(٢) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون، الملحق رقم ٣ (A/S-23/10/Rev.1).

(٣) انظر القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٣، E/2003/INF/2/Add.4، الفقرة ١٢٢.

(٤) أجابت الكيانات التالية التابعة للأمم المتحدة عن استبيان: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ وإدارة شؤون نزع السلاح؛ وإدارة الشؤون الإدارية؛ وإدارة الشؤون السياسية؛ وإدارة شؤون الإعلام؛ وإدارة عمليات حفظ السلام؛ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ ومكتب الشؤون القانونية؛ ومكتب خدمات الرقابة الداخلية؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)؛ ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ والوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ ومنظمة الطيران المدني الدولي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ ولجنة الخدمة المدنية الدولية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ والصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛ والمنظمة البحرية الدولية؛ والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية؛ والبنك الدولي؛ وبرنامج الأغذية العالمي؛ والمنظمة العالمية للملكية الفكرية. كما وردت معلومات من المنظمة الدولية للهجرة.

(٥) تكمِّل تقرير الأمين العام أربع ورقات اجتماعات تعطي مزيدا من التفصيل عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأعمال التنفيذية، وفي الأعمال المتعلقة بالسلام والأمن، وفي عمليات الهيئات الحكومية الدولية، ومساهمات الشبكة المشتركة بين الوكالات بشأن المرأة والمساواة بين الجنسين. ويوجد مزيد من التفاصيل عن عمل كيانات الأمم المتحدة في الوثيقة E/CN.6/2004/3.

(٦) انظر http://www.un.org/womenwatch/ianwge/activities/tfprogbudgproc.htm.

(٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، *Scan for Gender expertise in the UN system*، أيار/مايو ٢٠٠٣، الصفحة ٥.

(٨) البنك الدولي، الفريق المعني بالقضايا الجنسانية والتنمية، Implementation of the Gender Mainstreaming Strategy: Second Annual Monitoring Report, FY03, 2004.

(٩) World Bank Poverty Reduction and Economic Management, Gender and Development, 9 August 2001, *Gender in the PSRPs: A Stocktaking*.

(١٠) على سبيل المثال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *Millenium Development Goals National Reports: A View through the Gender Lens*، أيار/مايو ٢٠٠٣، http://www.un.org/gender/docs/mdgs-genderlens.pdf.

(١١) http://www.un.org/womenwatch/osagi/gmfpstudy.htm.

(١٢) على سبيل المثال، شبكة المساواة بين الجنسين، التي ييسر عملها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويستخدمها موظفو عدة وكالات أعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

(١٣) على سبيل المثال، المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وموقع الإنترنت المشترك بين الوكالات WomenWatch.

(١٤) انظر http://www.un.org/womenwatch.

(١٥) على سبيل المثال، الشعبة الإحصائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والبنك الدولي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

(١٦) لجنة التنمية الاجتماعية، واللجنة الإحصائية، ولجنة حقوق الإنسان، ولجنة السكان والتنمية، ولجنة التنمية المستدامة، ولجنة المخدرات، واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، ولجنة وضع المرأة.

(١٧) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.IV.1، والوثيقة S/2002/1154.